ظاهرة اللصوصية في المغرب خلال القرنين 18 و19م: والآثار الناجمة عنها

The phenomenon of banditry in Morocco during the 18th and 19th centuries: and its effects

د. عبد الرحيم الربيعي: باحث في التاريخ، المغرب

Dr. Abd al-Rahim al-Rubaie: Researcher in history, Morocco

Email: rbiiabderrahim@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i7.472

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية " ظاهرة اللصوصية في مغرب القرنين 18 و19م والآثار الناجمة عنها "، ومعرفة أشكالها وكذا الطرق التي كان يستخدمها اللصوص في التعدي على أموال الناس وأرواحهم، مع الكشف عن الأسباب التي كان لها دور في انتشارها، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي؛ الذي ينصب على وصف الوقائع والأحداث التاريخية كما هي قائمة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن الأزمات الاقتصادية وكذا السياسية كان لها دور في ظهور ظاهرة اللصوصية وانتشارها، كما كانت لها انعكاسات نفسية، واقتصادية، واجتماعية على ضحاياها.

الكلمات المفتاحية: اللصوصية، الأزمات، الأمن، القرنين 18 و19م، ظاهرة اجتماعية.

Abstract:

This study aims to address the problem of "the phenomenon of banditry in Morocco in the 18th and 19th centuries AD and its effects", and to know its forms as well as the methods used by thieves to encroach on people's money and lives, with the disclosure of the reasons that had a role in its spread. reliance on the historical method; Which focuses on describing historical facts and events as they exist, and the study reached a set of results, highlighting that economic as well as political crises had a role in the emergence and spread of the phenomenon of banditry, as well as psychological, economic, and social repercussions on its victims.

Keywords: banditry, crises, security, the 18th and 19th centuries AD, a social phenomenon.

المقدمة:

تعد ظاهرة اللصوصية من الظواهر الاجتماعية التي عرفتها المجتمعات العالمية، مع التفاوت في طبيعتها وحجمها وأشكالها التي تعددت بين التعدي على أموال الناس وأرواحهم، والاعتراض وقطع طرقهم. والمجتمع المغربي عانى كغيره من المجتمعات من آفة اللصوصية، وقطع الطرق عبر فترات تاريخية متباينة وأخرى متتالية من تاريخ المغرب، إلا أن معدلاتها تزايدت بشكل مخيف نتيجة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدها المغرب وخاصة خلال القرنين 18 و19م، وما كان يترتب عنها من بطالة وفقر مع تردي الأوضاع الأمنية فضلا عن الحروب والفتن؛ كلها عوامل ساهمت في اتساع ظاهرة اللصوصية على الرغم من مجهودات السلطة من خلال اتخاذ مواقف صارمة تجاهها قصد الحد منها وتقنينها، بهدف تحقيق الأمن الاجتماعي والنفسي وحتى السياسي لمجتمعها خلال القرنين 18 و19م.

مشكلة الدراسة:

جاء هذا البحث للتقصي عن **ظاهرة اللصوصية في مغرب القرنين 18 و19م والآثار الناجمة عنها**، وأسبابها وصورها، وأشكالها، وضحايا اللصوصية في مغرب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الأسباب التي كانت وراء انتشار ظاهرة اللصوصية في مغرب القرنين 18 و19م؟
- ما الطرق والآليات والأساليب التي كان يتبعها اللصوص في التعدي على أموال الناس وأرواحهم، والاعتراض وقطع طرقهم ؟
- ما هي الآثار الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية المترتبة عن انتشار ظاهرة اللصوصية في مغرب القرنين 18 و19م؟
- وما أهم النتائج المترتبة عن ظاهرة اللصوصية؟

منهج الدراسة:

لمعالجة تلك المشكلات أو الصعوبات اعتمدنا على المنهج التاريخي؛ الذي ينصب على وصف الوقائع والأحداث التاريخية كما هي قائمة، مع تحليل الظواهر والأحداث المختلفة، من أجل الوصول إلى أحكام معللة ومنطقية، كما اعتمدنا في كتابة هذا الموضوع على مجموعة من المصادر، توزعت بين الوثائق ، وكتب التاريخ والنوازل، والتراجم ، والرحلات والمجلات، وغيرها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية " **ظاهرة اللصوصية في مغرب القرنين 18 و19م والآثار الناجمة عنها**"، ومعرفة أشكالها وصورها وكذا الطرق التي كان يستخدمها اللصوص في التعدي على أموال الناس وأرواحهم، والاعتراض وقطع طرقهم، مع الكشف عن الأسباب التي كان لها دور في انتشارها. وكذلك نفض الغبار عن ظاهرة اجتماعية مهمشة، في المصادر التاريخية الحديثة، وإلقاء الضوء على أبعادها النفسية والاقتصادية، وانعكاساتها على الحياة العامة للمجتمع المغربي خلال القرنين 18 و19م.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الكشف عن خبايا وأسرار ظاهرة اللصوصية في مغرب القرنين 18 و19م، باعتبارها ظاهرة خطيرة على المجتمعات العالمية والمجتمع المغربي بشكل خاص خلال القرنين 18 و19م، والبحث في هذا الموضوع الذي يلفه الكثير من الغموض والصعوبات، أوجب علينا التقصي عن عوامل انتشارها وصورها، وارتباطها الوثيق بالتحولات السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية التي حدثت في مجتمعنا المغربي. من أجل هذا وغيره تقدمنا بهذا البحث وأسميناه "جوانب من ظاهرة اللصوصية في المغرب خلال القرنين 18 و19م والآثار الناجمة عنها".

خطة البحث:

من أجل إعطاء صورة واضحة المعالم عن ظاهرة اللصوصية في مغرب القرنين 18 و19م، وانطلاقا مما وفرته لنا المظان المعتمدة من معلومات قسمنا البحث إلى مقدمة، وثلاث مباحث وخاتمة.

المبحث الأول: عوامل انتشار ظاهرة اللصوصية في مغرب القرنين 18 و19م:

تعود ظاهرة اللصوصية في مغرب القرنين 18 و19م، إلى عدة دوافع وأسباب، ظهرت نتيجة متغيرات عدة في البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وخاصة خلال الفترات العصيبة التي مر منها المغرب: أزمات داخلية، مجاعات، أوبئة ...، إلا أن الباحث في ظاهرة اللصوصية في مغرب القرنين 18 و19م سيلاحظ أن السبب كان اقتصاديا بالدرجة الأولى، ثم تليه الأسباب السياسية في المرتبة الثانية، كعوامل جوهرية، ساهمت في ظهور "ظاهرة اللصوصية"، والتي لا يجوز إغفالها أو التقليل من شأنها، ولهذا سنحاول إلقاء الضوء على دور كل منها في ظهور هذه الظاهرة الاجتماعية وانتشارها.

1- أسباب اقتصادية:

تعد الأسباب الاقتصادية الباعث الأول والأساسي وراء ظهور ظاهرة اللصوصية واتساعها، فكلما كانت الظرفية الاقتصادية للدولة قوية وثابتة كان الرخاء يعم الجميع، أما إذا كان العكس فستسود ظواهر اجتماعية سيئة كاللصوصية، وهذا ما سنلاحظه فيما بعد.

1.1- الوضع المالي لبيت مال الدولة:

من أجل تسليط الضوء على الأسباب الاقتصادية التي كانت وراء استنزاف بيت مال الدولة وظهور ظاهرة اللصوصية، لابد من العودة إلى الصراعات التي كانت بين الأمراء حول ولاية العرش والتي كان لها الأثر العميق على الوضع الاقتصادي للدولة، ومن أبرز تلك النزاعات والحروب التي اندلعت بين أبناء مولاي إسماعيل عقب وفاته، وما أدت إليه من استنزاف لخزينة الدولة من الأموال والثروات لتثبيت الحكم من جهة وتلبية متطلبات الجيش من جهة ثانية "الذي كان ولاؤه للسلطان الذي يعتلي العرش مرهون بما يقدمه من أموال وما يصرف لهم من مكافآت ثمينة وهو الأمر الذي نتج عنه إفلاس الخزينة وتأزم الوضع المالي للبلاد"[1].

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد عن مولاي أحمد بن إسماعيل؛ أنه "طاف على بيوت الأموال ومخازن السلاح والكسى فأمر بإخراج ذلك وتفرقته على العبيد وقواد الجيش وأعطى من ذلك فوق الكفاية وعم العلماء والأشراف والطلبة بالنوال وخص أفرادا من العسكر بألوف، فاغتبط الناس به وحمدوه رحمه الله"[2]، حتى"لقب من كثرة ما أنفقه من الأموال بالذهبي إلى أن خلت خزائنه بعد عام من توليته"[3].

هذا الوضع لم يجهد مولاي أحمد في معالجته، إذ أنه غالبا ما كان يلجأ إلى نهب أموال وممتلكات الرعية لملء خزينة الدولة، مثلما حدث في مدينة فاس عام 1736م، حينما "تعرضت أسواقها إلى عمليات نهب واسعة من طرف الوداية على كل الأغنام والدواب التي وجدوها بسوق الخميس"[4]، والتي شكلت عاملا مساعدا في تمويل بيت المال، ومخرجا من الأزمات المالية التي

---

[1] الجمل، شوقي عطا الله، 1977: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا_تونس_الجزائر_المغرب)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،ص221.

[2] الناصري، أحمد بن خالد، 1997: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج. 7، تح. تعل. جعفر الناصري ومحمد الناصري، الدار البيضاء، دار الكتاب،ص115.

[3] زبيب، نجيب، 1995: الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، ج. 4، تح. أحمد بن سودة، بيروت، دار الأمير، ط. 1،ص109.

[4] حركات، إبراهيم، 1994: المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية، ج. 3، ط. 2، الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة،ص71.

كانت تتعرض إليها البلاد بين الفينة والأخرى، والتي كانت تزداد بزيادة نفقات الدولة، وهذا ما حدث في عهد محمد بن إسماعيل نتيجة فراغ الخزينة أمام تزايد نفقات الدولة على الجيش؛ ليلجأ السلطان مولاي محمد بن إسماعيل إلى إطلاق "أيدي النهب في أموال المسلمين، وأخذ هو في استخراج الحبوب والأقوات من دور أهل مكناسة غصبا. وبحث عنها في الأهراء والمطامير وكل من ذكر له أن عنده قمحا أو شعيرا قبض عليه، وصادره إلى أن يظهر ما عنده، وكل من جلب من أهل البادية حبا أخذ منه كرها فكثر الهرج وعمت الفتنة وفر الناس من مدينتهم وعم النهب خارجها وانقطعت السبل ووقع الناس في حيص بيص والأمر لله وحده"[1] مما أثر سلبا على معيشة السكان، وبذلك "ساءت الأوضاع الاقتصادية وهبطت معدلات الإنتاج الصناعي والزراعي إلى أدنى المستويات"[2].

هذا الوضع السيئ لبيت المال، كان له دور كبير في تفشي ظاهرة اللصوصية، وخاصة على عهد مولاي عبدالله بن إسماعيل (1729- 1738م) حيث لم يكن بخزانة الدول ما يقدم للجيش لا في عهده ولا في عهد أخيه مولاي علي الأعرج[3]، مما دفع به إلى تتريك مدينة طنجة وخزائنها من باب الظفر بالكنوز القارونية[4] وملء خزينة المخزن، من أجل دعم الجيش لمواجهة أعداء الأمة وإعادة الاستقرار للبلاد، على غرار ما قام به أثناء الحصار الذي فرضه على مدينة فاس، حيث خرب ما كان في أطرافها من بساتين ومصانع ومن محاصيل زراعية، كانت تمثل مصدرا رئيسيا لمعيشة السكان، مما أدى إلى غلاء الأسعار وقلة المؤونة واشتداد المجاعة التي ألمت بالسكان، ثم ما لبث أن أمر السلطان باعتقال أثرياء المدينة وكبار تجارها ومصادرة ممتلكاتهم وفرض غرامات مالية ضخمة على عامة الناس[5]؛ دفعت بالكثير منهم إلى الهجرة بحثا عن مكان أكثر أمنا، تاركين ممتلكاتهم وأموالهم، وهذا ما عبر عنه محمد الأمين البزاز نقلا عن رواية ابن الحاج في قوله: "وترك الناس حرث الذرة على السقي لشدة الخوف وقطع الطرق، وهاجر الفلاحون أراضيهم الزراعية إلى مناطق أخرى كانت بالنسبة لهم أكثر أمانا من المناطق التي كانوا يقطنونها"[6]، وهو ما جعل السكان

---

(1) الناصري، أحمد بن خالد، 1997: الاستقصا...، ج. 7، م. س،ص144.

(2) زبيب، نجيب، 1995: الموسوعة العامة...، ج. 4، م. س،ص118.

(3) حركات، إبراهيم، 1994: المغرب...، ج. 3، م. س،ص70.

(4) الناصري، أحمد بن خالد، 1997: الاستقصا...، ج. 7، م. س،ص166.

(5) القادري، محمد بن الطيب، 1986: نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، ج. 3، تح. محمد حجي وأحمد التوفيق، ط. 1، الرباط، مكتبة الطالب،ص321.

(6) البزاز، محمد الأمين، 1992: تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،ص44.

يعيشون تحت رحمة ظاهرة اللصوصية وقطاع الطرق [1].

ولم تقتصر النفقات المخزنية على الجيش، بل امتدت إلى ميادين أخرى كالعمران الذي خصص له المخزن جزءا من مالية الدولة: "فهو حجر الزاوية في تسجيل حضوره، والتعبير عن سلطته باعتباره قوة كبرى يتم من خلالها استحضار العظمة، وفرض الهيبة التي تميزه وتضفي على وجوده في المجال صفة التفرد، التي لا محيد عنها لتكريس تفوقه على المحكومين. فالمعمار الرسمي، بالرغم من أبعاده الاجتماعية والمادية، يكشف في المقام الأول عن رمز الحكم القائم وتصوراته التي تسعى إلى إقرار السيادة، وتأكيد المشروعية. على أن الحمولة الثقافية لذلك المعمار، ومدى توسع دائرة انتشاره، وموقف القوى الاجتماعية منه، ارتبط ارتباطا وثيقا بدرجة قوة المؤهلات الشخصية للحاكم"[2].

من هذا المنطلق شكل العمران أحد الانشغالات الرئيسية لسلاطين المغرب، الذين أولوا عناية خاصة لتشييد القصور، والقصبات والمساجد والأضرحة أو ترميمها. وكان مولاي إسماعيل من بين السلاطين الأكثر اهتماما "بالبناء والترميم من سلفه، إذ شيد مثلا عدة مساجد"[3] بمكناس وطنجة والعرائش، وحرص على إحاطة بعضها بالمدارس والحمامات والقساريات، وتزويدها بالمياه، والتي كان تمويلها من "موارد الأحباس، كما هو الحال بالنسبة للقرويين، أو من الأموال التي تشرف عليها الأطر المخزنية، وخاصة القواد والباشاوات، على جمعها من السكان"[4]، كما قام بتشييد العديد من البنايات التي تعبر عن قوة الدولة وعظمة الملك، ومن جملتها "قصوره الفاخرة الجميلة المتناسقة المزرية بدائعها بالبديع وضخامة آثارها"[5]، وهذا الوصف كرسه بعض الإخباريين أمثال الزياني الذي قال: "ووددت لو كان الفشتالي حيا، وشاهد ما بناه السلطان الأعظم مولاي إسماعيل في قلعة مكناسة من الدور والقصور، التي تزيد على عشرين، أصغرها يشكل قصر البديع، وأوسطها أعظم منه، وأكبرها لا يظهر البديع في زواياه"[6]، وبالتالي يمكننا القول إن تشييد الدور والقصور ساهم شيئا ما في استنزاف خزينة الدولة، بهدف إثبات التفرد وتأكيد العظمة، لكنها بالمقابل كلفت الدولة مصاريف

---

[1] المودن، عبد الرحمان، 2003: السفر في العالم العربي الإسلامي، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية،ص88.

[2] جادور، محمد، 2011: مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، الدار البيضاء، منشورات عكاظ، صص. 198-199.

[3] نفسه،ص211.

[4] نفسه.

[5] ابن زيدان، عبد الرحمان، 1993: المنزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل بن الشريف، تق. تح. عبدالهادي التازي، ط.1، الدار البيضاء، مطبعة اديال،ص354.

[6] بروفنسال، ليفي، 1977: مؤرخو الشرفاء، تع. عبدالقادر الخلادي، الرباط، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر،ص132.

ضخمة أثرت بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي للبلاد، مما أدى تفشي ظواهر اجتماعية سيئة كالفقر واللصوصية.

1.2- الكوارث الطبيعية وآثارها الاقتصادية:

كان للكوارث الطبيعية الأثر الكبير على الحياة الاقتصادية، فالأوبئة والمجاعات اعتادت أن تجتاح البلاد. وتخلف انعكاسات سلبية على الإنسان والطبيعة، محدثة إرباكا في الحالة الاقتصادية للبلاد ولا سيما في المجال الزراعي الذي تأثر كثيرا، الشيء الذي انعكس على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعتمد وبشكل كبير على القطاع الزراعي. ونسوق من الأمثلة ما حصل سنة 1736م، حيث شهدت البلاد موجة جفاف أدت إلى قلة الإنتاج الزراعي الغذائي وهلاك الحيوانات مما أدى إلى غلاء الأسعار[1]؛ ففي "مدينة مكناس وصل ثمن القمح إلى 20 أوقية[2] وفي سلا 15 أواق، بينما وصل في فاس 80 مثقالا[3] والشعير إلى ما يقرب ذلك، والزيت 25 مثقالا، وقد تواصلت الزيادة في أسعار المواد الغذائية حتى بلغ ثمن القمح بفاس نحو 100 مثقال لدرجة أصبح السكان يبيعون أحسن منازلهم بـ 60 مثقال إلى86 مثقال بدافع شراء ما يلزمهم من حاجياتهم الغذائية"[4]، مما نتج عنه "هلاك عدد كبير من السكان"[5]؛ فلجأ المخزن إلى التجار الأوربيين لتزويده بالحبوب لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من السكان المغاربة الذين كانوا يموتون جوعا، إذ "قام قائد العبيد الحوات ومحمد بن عربية بمراسلات إلى التجار الأجانب بالرباط وسلا لتزويدهم بالحبوب لبلدانهم"[6]، وهو ما حصل فعلا "إذا ستغل التجار الأوروبيون هذه الفرصة لتصريف منتجاتهم، فنشطت حركة البيع والشراء في بعض المراسي مثل تطوان والرباط،لكن باشا تطوان أحمد الريفي قام بتعطيل تجار فاس عن طريق أهل تطوان في جلب الحبوب من إسبانيا لمدة ستة أشهر"[7]، مما دفع بالعديد من الناس إلى الهجرة

---

(1) الضعيف الرباطي، محمد، 1986: تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)، ط.1، الرباط، دار المأثورات،ص124.

(2) أوقية: وحدة حسابية نقدية كانت تؤدى بها الرسوم الجمركية، وتستعمل أيضا كوحدة من وحدات الوزن وتعادل 34 غراما. أنظر: قبلي، محمد، 2011: تاريخ المغرب تحيين وتركيب، الرباط، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب،ص752.

(3) مثقال: وحدة من وحدات الوزن استعمل للدلالة على الدينار الذهبي، وفي القرن 18م أصبح يطلق في المغرب على قطعة نقدية فضية من فئة عشر دراهم، وفي القرن 19م أصبح المثقال عملية حسابية وحول محله الريالان الإسباني والفرنسي. أنظر: قبلي، محمد، تاريخ المغرب...، م. س،ص756.

(4) الريفي، عبدالكريم بن موسى، 1992: زهر الأكم، مساهمة في تاريخ الدولة العلوية من النشأة إلى عهد المولى عبدالله بن المولى إسماعيل، در. تح. آسية بنعدادة، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة،ص249.

(5) الضعيف الرباطي، محمد، 1986: تاريخ الضعيف...، م. س،ص124.

(6) البزاز (محمد الأمين)، 1992: تاريخ الأوبئة والمجاعات...، م. س،ص51.

(7) حركات، إبراهيم، 1994: المغرب...، ج. 3، م. س،ص72.

بحثا عن الأمن والغذاء، ومن بينهم يهود فاس الذين غادروها سنة 1738م متجهين إلى مدن أخرى[1] أمام انتشار واسع للظاهرة اللصوصية في الطرق والأسواق، و"من أهم المناطق التي انتشرت فيها فاس ومكناس و زرهون والرباط"[2]، مما انعكس سلبا على الوضع المعيشي والأمني للسكان، في ظل هذه الظروف ظاهرة *اللصوصية وانتشرت*[3] في *صفوف* العامة مدنيون وقرويون.

وقد سجلت كتب التاريخ سلسلة من الهزات الأرضية خلال القرن الثامن عشر؛ ففي "سنة 1119هـ/ 1708م حصلت زلزلة عظيمة بمكناس سقطت على إثرها دور كثيرة، وفي سنة 1131هـ/ 1719م حصلت زلزلة بفاس والسواحل ومراكش، وسنة 1151هـ/ 1738م، حصلت زلزلة عظيمة سقط على إثرها القوس الكبير بباب البحر برباط الفتح"[4].

أمام هذا الواقع المتردي، دخل المجتمع في أزمات وشح اقتصادي، دفع بالبلاد إلى شفير الانهيار التام في غياب المعالجات والحلول كليا والدخول في تبعات ثقيلة تطحن في طريقها المواطن الذي أصبح وحيدا في مواجهة أزمة تهدد أمنه الغذائي والاجتماعي معا، وسط الضربات القاسية للجفاف والمجاعات؛ مما خلق جوا من القلق والاضطرابات أمام تردي الأوضاع الاقتصادية. ففي عام 1825م "حدث غلاء شديد في جميع أنحاء المغرب، وأشده في فاس، فقد بلغ مد القمح 7 مثقال، ومات جل الضعفاء، وأشرف الناس على الهلاك، وأكل الناس الميتة والجيف والكلاب والقطط، وانكشف حال الناس، وزالت الحشمة، فإذا صنع أحد وليمة جاء الناس يهرولون من غير دعاء، وأكلوا من غير تثبت، وحملوا الطعام معهم، وجعل الناس لا يكتسبون إلا من القمح والدقيق والخبز.

وكان القمح يجلب من إفريقية ومصر، ومن أرض المسك (روسيا) فيباع في المراسي ويحمل على الإبل. لكن الأعراب يذبحونهم في الطريق ويأخذونهم، فلا يصل منه إلا القليل من شدة الجوع والقحط في الطريق"[5]، لينكمش الاقتصاد بسبب مظاهر متعددة مجتمعة أو منفردة، مثل ما وقع في عام 1825م وفي عام 1850م وفيما بين 1865م و1869م "عندما اتخذت الأزمة مظاهر متعددة، فقد وقع قحط شديد نجمت عنه محاصيل ضعيفة، فانعدمت الأقوات فوقعت المجاعة وتزامن معها في عدد من الحالات ظهور أوبئة معدية"[6]، واكبها ارتفاع في الأسعار وما رافقها من فساد ونهب

---

(1) القادري، محمد بن الطيب، 1986: نشر المثاني...، ج. 3، م. س،ص404.

(2) الضعيف الرباطي، محمد، 1986: تاريخ الضعيف...، م. س، صص. 124-125.

(3) حركات، إبراهيم، 1994: المغرب عبر التاريخ، ج. 3، م. س،ص450.

(4) الداودي، عبدالله بن إدريس، 2013: بيوتات طنجة في القرن 18 من خلال حوالة أحباسها، ط.1، طنجة، مطبعة ألطوبريس، صص. 77-78.

(5) بوزيان، عمر، 1988: جذور اتحاد المغرب والجزائر (1832-1847)، الرباط، منشورات عكاظ، صص. 56-57.

(6) البزاز، محمد الأمين، 1992: تاريخ الأوبئة والمجاعات...، م. س،ص212-213.

منظم لخزينة الدولة، مما أدى إلى هزة اقتصادية قوية، بدأت مؤشراتها واضحة المعالم، مع حلول خريف 1877م الذي شهد جفافا رهيبا، استمر طيلة شتاء 1878م، حيث لم تنزل ولو قطرة واحدة في الأقاليم الشمالية، وفي هذا السياق أشار السفير البريطاني(جون درومند–هاي) "بأن الأمطار الجمعية لم تبلغ من شتنبر 1877م إلى بداية فبراير 1878م سوى 76 ملم مقابل 762 ملم إلى 1.000 ملم في الأوقات العادية"[1]. مما أدى إلى انتشار عملية السطو واللصوصية[2]، ففي نواحي الجديدة "صار السراق يأتون جماعة بخيلهم ويضربون على الناس ويأخذون أمتعتهم قهرا"[3]. نتيجة الأزمات الاقتصادية والوضع الأمني المتردي.

2- أسباب اجتماعية (الجوع نموذجا):

شكل الجفاف المتواصل والغلاء بسبب تأخر المطر سنة 1090هـ/ 1680م، وبلوغ القمح 40 أوقية والمد من نحو صاع ونصف[4] سببا لأنتشار الموت جوعا. وفي هذا الصدد يقول صاحب رحلة الوافد: "ولما توادعت مع شيخنا عام 1133هـ/ 1721م رجعت إلى القبيلة عند الوالد واشتد الهرج بالناس والموت من كثرة المجاعة والمسغبة وغلاء الزرع"[5].

ويتضح ذلك وبشكل واضح خلال السنوات الأخيرة من حكم السلطان مولاي إسماعيل، الذي شهد خلالها المغرب جفافا حادا في غياب خطة اقتصادية لحل الأزمة. فلم يكن للمخزن حل سوى الرفع من الضرائب وتتريك المطامير، لينتشر بذلك الجوع بسبب النقص الحاد في التغذية وانعدام المساعدات اليومية وشح الموارد، إلى حد أصبح معه الناس سنة 1721م "يرسلون عجين الخبز إلى الفرن داخل صندوق، مخافة أن يسرق"[6]؛ فجحافل الجياع، الذين ملؤوا الطرقات آنذاك، لم تكن أعينهم لتتحمل المنظر البديع للخبز البلدي وهو فوق "وصلات" الميسورين، ممن سمحت لهم مدخراتهم بتذوق خبز القمح في غفلة من الجوع الذي عصف بإخوانهم الفقراء، في زمان كان فيه خبز القمح والشعير غذاء أساسيا للمغاربة كما تدل على ذلك النصوص التاريخية التي تحدثت عن غلاء الخبز

---

[1] DRUMOND–HAY (Louisa A. Edla), 1896: A Memoir of Sir John Drummond Hay, P.C., K.C.B., G.C.M.G., Sometime Minister at the Court of Morrocco, Muray, London, p.323.

[2] اكنينح، العربي، 2004: أثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر نموذج قبيلة بني مطير (أيت انظير)، فاس، مطبعة أنفو–برانت،ص148.

[3] البزاز، محمد الأمين، 1992: تاريخ الأوبئة والمجاعات...، م. س،ص310.

[4] الناصري، أحمد بن خالد، 1997: الاستقصا...، ج. 7، م. س،ص106.

[5] التاسافتي، عبدالله بن إبراهيم، 1992: رحلة الوافد: لحظات من تاريخ أدرار ن–درن (أطلس مراكش) وسوس في القرن 12 الهجري/ 18 الميلادي، القنيطرة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة،ص239.

[6] أيت فرحي، حميد، 2014: "عام الجوع نهار لمغاربة كلاو بعضياتهم"، ضمن مجلة الآن، العدد 96،ص24.

وقت الشدة وعن ثراء الخبازين، فأطلق المغاربة على فترة تلك الأزمة "عام الصندوق"[1]، والتي "امتدت لأربع سنوات حتى سنة1724م"[2]، بلغت فيها "أسعار الحبوب والفواكه والخضروات مستويات فاحشة"[3] فمات خلق كثير.

وهو ما أكده الإخباري محمد بن الطيب القادري الذي عاش وتعايش مع أحداث الأزمة حيث يورد في كتابه "**نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**" ما نصه: "لقد رأيت بالمارستان بفاس، أمنها الله، الذين كانوا يجمعون فيه الأموات يجهزونهم فتراهم بعضهم على بعض، حتى صعدوا من الأرض نحو القامة (أي بارتفاع قامة الإنسان) كله معمور بالأموات"[4]، فانتشر بذلك الجوع الذي وصل إلى أرقام قياسية مع نهاية سنة 1737م راح ضحيتها آلاف المواطنين، "الذين كانوا يتساقطون في أزقة فاس ومكناس"[5] بأعداد كبيرة كما يفهم من رواية ابن الحاج "ومات بالجوع من لا يحصى"[6]، وعجز الناس عن دفن موتاهم وكانوا "يرمونهم في الأزقة والمزابل وغير ذلك"[7].

فالأيام تمضي آخذة معها مزيدا من أرواح الجوعى أطفالا وشيوخا ونساء، فيما ينتظر آخرون بين الحياة والموت، تعددت السيناريوهات والموت واحد، فألف غالبية السكان الموت جوعا، والذي بدأ يضرب ضربا عشوائيا لا يفرق بين الصغار والكبار، ولم يكن يحترم أحيانا المعايير الاجتماعية، بل ظل ينخر بطون ضحاياه "حتى أكلوا الجيفة والموتى"[8]، مما دفع بالمخزن إلى استيراد الحبوب والتي وصلت إلى فاس بعد طول انتظار، مما عمل على التخفيف من حدة الجوع بها، بل إن المصادر المغربية تؤكد أنه لولا استيراد هذه الحبوب " لمات جميع من في المغرب جوعا"[9].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل استمرت معاناة الجوعى إلى نهاية 1778م، ليبلغ العجز الغذائي أسوأ مراحله على مدار فصول السنة على الرغم من تباعدها، دفعت الإنسان الجائع إلى البحث حتى في جحور الفئران والنمل. وأكلوا ما كان محرما شرعا "من لحوم الموتى والدم والخنزير"[10].

---

(1) القادري، محمد بن الطيب، 1986: نشر المثاني...، ج. 3، م. س،ص253.

(2) أيت فرحي، حميد، 2014: عام الجوع...، م. س،ص24.

(3) البزاز، محمد الأمين، 1992: تاريخ الأوبئة والمجاعات...، م. س،ص39.

(4) القادري، محمد بن الطيب، 1986: نشر المثاني...، ج. 3، م. س،ص253.

(5) البزاز، محمد الأمين، 1992: تاريخ الأوبئة والمجاعات...، م. س،ص47.

(6) ابن الحاج السلمي، أحمد، الدار المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن، مخ. خ. ح، ج. 8،ص304.

(7) الضعيف الرباطي، محمد، 1986: تاريخ الضعيف...، م. س،ص125.

(8) ابن الحاج السلمي، أحمد، الدر المنتخب المستحسن...، ج. 8، م. س،ص6.

(9) الضعيف الرباطي، محمد، 1986: تاريخ الضعيف...، م. س،ص126.

(10) البزاز، محمد الأمين، 1992: تاريخ الأوبئة والمجاعات...، م. س،ص74.

"فكثر الموت بالجوع في سائر البلاد"[1]، حتى كادا الجوعى أن "يأكلوا بعضهم بعضا"[2].

وفي هذا الإطار أجمع المؤرخون على أن القرن 19 كان من أكثر القرون شدة على المغرب والمغاربة، دفع بمجموعة من القبائل المتضررة ومن بينهم آيت باعمران إلى أكل "لحوم الموتى"[3]، بسبب النقص الحاد في التغذية نتيجة انتشار الجفاف والمجاعات، وهذا أدى إلى مظاهر مأساوية تنحط لها المشاعر البشرية تحت وخزات الجوع، فتفككت الروابط العائلية، وسادت الهمجية، وكثر السطو والنهب والقتل من أجل لقمة العيش.

المبحث الثاني: اللصوصية في المغرب خلال القرنين 18 و19م والآثار الناجمة عنها:

أدت الأوضاع الاقتصادية والسياسية إلى انتشار مجموعة من الظواهر الاجتماعية التي عمقت من أزمات الرعايا والسلطة على حد سواء، ويتعلق الأمر هنا بظاهرة اللصوصية وقطع الطرق والتي تعد من أكبر معوقات التبادل التجاري لما لها من أثر سيئ على نمو وتطور الحياة الاقتصادية في المدن والبوادي، ولا سيما طبقة التجار، التي تراجع نشاطها بسبب نهب وسلب القوافل التجارية في إطار ما يعرف باقتصاد مدن القوافل. ففقدت تلك المدن أهميتها التجارية وما يرافقها من اختلال في التوازن الاجتماعي والاقتصادي، والذي يظهر من خلال تعذر الأسفار وانقطاع سبل التجارة بسبب الخوف في الطرقات وتزايد خطر النهب واللصوصية وتوقف المبادلات والأنشطة التجارية الداخلية، الأمر الذي انعكس سلبا وبشكل مباشر على التجارة البحرية الخارجية، بحيث تتوقف عملية الوسق والاستيراد بالمدن والمراسي المفتوحة على أوروبا، نتيجة النهب والسرقة وانغلاق الأسواق الأسبوعية وقطع الطرق، وتزايدت الحالة تفاقما مما دفع بالمخزن للجوء إلى فرض ضرائب مجحفة ومفرطة تحت ذرائع واهية، لتقوية نفوذه وتثبيت واستمرار حكمه.

وفي ظل هذه الظروف، انتشرت ظاهرة اللصوصية والنهب مما دفع بمجموعة من الإخباريين إلى رسم صورة قاتمة السواد عنهم. كما ورد في رواية ابن الحاج التالية: "كان اللصوص يأتون ليلا لديار الناس ينهبونها ومن قام معهم يقتلونه ويأخذون جميع ما وجدوه، فكانوا يأتون لرأس الجنان والمخفية ومصمودة والطالعة والدوح وسوق النخالين وباب السلسلة، وقد جاؤوا مرة إلى سوق القيسارية وحصل للناس بسبب ذلك خوف عظيم وهذا كله والسلطان بمكناس لم يلتفت للناس ولم يعبأ[كذا] بما ينزل بهم. وحيل بين الناس وبين أجنتهم بلمطة والمرج وغيره من أحواز المدينة، ولم يبق أحد يذهب لموضعه بالمرج إلا من اتخذ يدا مع السياب، ولم يزل الأمر والعياذ بالله يشتد. وجاء اللصوص من ناحية الفتوح للفندق الذي بقرب مدرسة الوادي وأخذوا منه قافلة كانت عزمت على السفر، فلما اجتمع

(1) ابن الحاج السلمي، أحمد، الدر المنتخب المستحسن...، ج. 8، م. س،ص308.
(2) الضعيف الرباطي، محمد، 1986: تاريخ الضعيف...، م. س،ص182.
(3) أيت فرحي، حميد، 2014: عام الجوع...، م. س،ص29.

أهل فاس وخرجوا إليهم وجدوهم قد ذهبوا بما أخذوه وذلك وسط النهار [...] وكثر الخوف بسبب هذا وصار الناس يبيتون في الشوارع التي هي مظنة مجيء اللصوص ليلا، وفي 25 شعبان 1149هـ (18 دجنبر 1737م) ذهب السياب إلى مدرسة الصفارين ليلا ونهبوا جميع ما كان بها لأنها كانت خلت من أهلها وأغلقت أبوابها. وفي ليلة الأحد 5 شوال (26 يناير 1738م) جاء السياب لسوق القسارية ونهبوا بعض الحوانيت [...]"[1]، التابعة لبعض العائلات اليهودية، مما أدى بمجموعة من اليهود إلى مغادرة مدينتهم أو بواديهم متجهين إلى مدن أخرى[2]، في ظل ضعف السلطة المركزية وتراجعها، ومن أمثلة ذلك ما حدث في نواحي الرباط، "حيث تضخم عدد قطاع الطرق الذين كانوا يقومون بعملياتهم على شكل عصابات كبيرة تضم 200 إلى 300 لص"[3].

وفي 13 يناير 1781م، "هاجموا قافلة حجاج على بعد مراحل من المدينة ونهبوها، وقتلوا وجرحوا عددا من أفرادها"[4]. وقد بلغ من جرأتهم أنهم هاجموا، في 13 نوفمبر من سنة 1781م، قافلة مسلحة واستولوا على بعض حمولتها؛ ومن جملة ما أخذوه "كتاب نفيس اقتناه السلطان من أوروبا ووجهه مع القافلة إلى تطوان"[5].

ولم تكن اللصوصية قاصرة على نواحي الرباط، بل وقعت حركات مشابهة في جهات أخرى من المملكة. واتخذت طابع تمرد عام، وذلك ما حدث في الشاوية، حيث كانت القبائل تغير على القوافل وتنهب المسافرين إلى حد أنه أصبح من اللازم استعمال الطريق البحري على كل من أرغمته الحاجة إلى السفر. وهذا ما أكده محمد الضعيف بقوله: " كان لا يقدر أحد أن يذهب لمراكش على بلاد الشاوية وكل ما حاز عليهم أكلوه ونهبوه حتى أن السلطان برح أن كل من جاز على الشاوية فلا يلوم إلا نفسه، ومن أراد مراكش أو سوس أو زمور أو الصويرة فليركب في البحر"[6]، فكانت هذه الحركات في نشوئها وتبلورها تعبيرا عن البؤس الاجتماعي لأكثرية السكان، وفي نفس الوقت احتجاجا ضد هذا البؤس وسلاحا لتجاوزه.

ومما لا شك فيه، فإن هذا الشكل من أشكال التلصص والنهب وقطع الطرق، صار أكثر حدة زمن القحوط والمجاعات التي ضربت البلاد وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، إلى جانب ضعف السلطة المركزية وكثرة الاضطرابات مع انعدام الأمن، وما تلاها من

---

(1) ابن الحاج السلمي، أحمد، الدر المنتخب المستحسن...، ج. 8، م. س، صص. 319-321.

(2) القادري، محمد بن الطيب، 1986: نشر المثاني...، ج. 3، م. س،ص404.

(3) GRILLON (Pierre), 1970 : Un chargé d'affaire au Maroc, La correspondance du consul Louis Chénier, 1767-1782, Paris, S.E.V.P.E.N, p.936.

(4)Ibid, p. 895.

(5)Ibid, p. 964.

(6) الضعيف الرباطي، محمد، 1986: تاريخ الضعيف...، م. س،ص182.

أزمات معيشية أدت إلى ارتفاع في معدلات الفقر والجوع وما تبعه من فوضى، كلها عوامل أدت إلى ارتفاع الحوادث الأمنية بشكل كبير، محدثة خدوشا نفسية واقتصادية بسبب تعسفات الشيوخ وجور القواد المستبدين، الذي وسع من الفوارق الاجتماعية التي كانت تزداد باستمرار "بسبب تراكم الثروات في أيد قليلة، في حين كانت أغلبية السكان تعيش في فقر مدقع"[1]، نتيجة للتخلخل السياسي والتسلط المخزني على الممتلكات وأموال أفراد المجتمع عبر إثقالهم بالضرائب والكلف المجحفة في ضوء تدهور اقتصادي هش مبني على الغش، في غياب الرقابة والمصداقية، لتنشط حركات اللصوصية وقطاع الطرق بشكلها الفوضوي وغير المنظم والتي قامت من خلالها بعض الجموع الجائعة من المغاربة، معبرين بذلك عن حقدهم وغضبهم الشديد على التجار والأغنياء ورجال الدولة من قواد وولاة بنهب ما يمتلكون أثناء تنقلاتهم أو في مساكنهم.

ومن الأمثلة على ذلك نذكر ما ورد في رسالة من مولاي محمد بن عبدالرحمن إلى محمد بن سعيد بتاريخ 18 دجنبر 1869م ما نصه: "لما كان ولد الحاج أحمد المصمودي التطواني أحد قواد الجيش مارا إلى زعير عبر عكراش من بلاد السهول سنة 1285هـ/ 1869م اعترضته واعترضت أصحابه جماعة من السهول ونهبوا لهم 250 لويزا من الذهب وبضائع أخرى. فألقي القبض على بعض من السهول"[2].

وإلى جانب هاته الرسالة هناك رسائل أخرى تكشف عن تفشي هذا النوع من الجرائم التي لم تقتصر على الحكام من قواد وولاة بل امتدت أيدي مرتكبيها إلى باقي فئات المجتمع من تجار وصناع وغيرهم، متخذة أشكالا وحشية متعددة كالقتل والخنق مع أخذ ما في جعبة الضحية، وهي جرائم باتت تثير الكثير من التوجس والقلق، وتهدد أمن واستقرار أفراد المجتمع طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي؛ ففي 02 يونيو من سنة 1872م، "ذهب رجلان سلاويان للتجارة ببلاد زمور، فتعرض لهما أناس من مزورفة إيالة إدريس المزورفي قرب بئر الشارف وذبحوهما وأخذوا لهما ما كان عندهما من مال"[3]، ولا تكاد تمر فترة على جريمة حتى نقرأ عن أخرى أكثر بشاعة من سابقتها بدافع السرقة ونهب ممتلكات الغير، والتي "تعرض لها على الخصوص المحميون في فترات ومناطق متعددة من التراب الوطني"[4].

---

[1] رزوق، محمد، 1991: "قضية الأمن بطنجة خلال القرن التاسع عشر"، ضمن طنجة في التاريخ المعاصر، 1800-1956، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،ص101.

[2] بوشعراء، مصطفى، 1996: علاقة المخزن بأحواز سلا قبيلة بني احسن 1912/1860م، ط.1، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة،ص223.

[3] نفسه،ص224.

[4] رسالة من السلطان مولاي الحسن إلى وزير الأمور البرانية محمد بركاش، بتاريخ 9 ذي الحجة 1298هـ/ 2 نوفمبر 1881م، م. و. م. ر، مح. ذي الحجة 1298هـ، تحت رقم: 039-A17.

وكثرت هذه السرقة كذلك في دكالة ونواحيها، "وصار السراق يأتون جماعة بخيلهم، ويضربون على الناس ويأخذون أمتعتهم قهرا"[1]، ونفس الأمر تكرر في مناطق عدة من المملكة. ففي 16 غشت من سنة 1878م "تعرض أولاد موسى والحنشة وأولاد مبارك من فرقة عامر للقوافل الصادرة من مدينة سلا والواردة عليها ونهبوها"[2]، بسبب أوضاعهم المعيشية المزرية التي كانوا يعانون منها والتي دفعت بأغلبهم إلى امتهان اللصوصية، وهذا ربما راجع إلى سياسة العنف وابتزاز الرعية، عبر فرض ضرائب مجحفة وقاسية دفعت بالعديد من القبائل إلى حصار مدن بأكملها ردا على السياسة الجبائية غير المعقولة لرجال المخزن ومعاونيهم، كأداة للضغط لإعادتهم إلى سابق عهدهم، ومن أبرز الأمثلة على ذلك نعود إلى رسالة نائب ممثل بريطانيا العظمى بطنجة وايت (White)، بتاريخ 21 غشت 1878م، والتي تشير إلى ذلك الحصار الذي تعرضت له مكناس في صيف 1878م من طرف قبائل بني مطير وكروان وقسم من زمور، مضيفة أن المحاصرين "سدوا القناة الرئيسية التي تزود المدينة بالماء"[3].

أما في الدار البيضاء، فكثيرة هي الوثائق التي تشير إلى أعمال النهب والقتل "التي كانت تقع يوميا سواء داخل المدينة أو بنواحيها"(4)، وقد اتجه نشاط اللصوص هنا بصفة خاصة نحو اختطاف قطعان الماشية ونهب المطامير الموجودة في حوزة الحضريين، وخاصة منهم المحميون والأوربيون؛ ففي غضون عام 1878م جاءت "جماعة من قبيلة الزيايدة واستولت بأولاد زيان على مطامير من الحبوب في ملك المعطي وهو محمي فرنسي، وقتلت أخاه الذي حاول المقاومة، وبلغ ما نهبته 33 حملا من القمح، و12 حملا من الشعير، و12 حملا من الفول(5)، نتيجة انعدام الأمن والأمان. وهذا ما أكده تقرير دبلوماسي يرجع إلى عام 1880م وفيه ما نصه: "إن عدم الأمن استفحل كثيرا في المناطق الداخلية، وأن المسلمين واليهود وحتى الشرفاء الحاملين بطاقات الحماية والتجنس هم ضحايا الاعتداءات"(6).

ولم تقتصر أيدي اللصوص في السطو على أموال وممتلكات المحميين المغاربة، بل امتدت لحامي المحميين من فرنسيين وإنجليز، ففي غضون 1881م، "سطا رجال مسلحون على قطعان

---

(1) رسالة من السلطان مولاي الحسن إلى مولاي عثمان، بتاريخ 25 رجب 1296هـ/ 15 يوليوز 1879م، م. و. م. ر، مح. رجب 1296هـ، تحت رقم: A17-020.

(2) بوشعراء، مصطفى، 1996: علاقة المخزن...، م. س،ص225.

(3) البزاز، محمد الأمين، 1992: تاريخ الأوبئة والمجاعات...، م. س،ص308.

(4) نفسه،ص310.

(5) نفسه.

(6) نفسه،ص309.

تاجر فرنسي في نواحي مدينة الدار البيضاء، واختطفوا 247 رأسا من الغنم"[1]، ليتفاقم خطرهم ويزداد نشاطهم في 2 يناير من سنة 1885م حيث تلقى قنصل فرنسا بالدار البيضاء، رسالة من تاجر فرنسي مفادها "أنه وقع السطو على 85 كبشا"[2]، وما تزال اللائحة طويلة، مع تعالي صيحات الأجانب والمحليين على ضرورة القبض على اللصوص ومعاقبتهم، ردعا لمجرمين آخرين محتملين في الدار البيضاء وغيرها من مناطق المغرب.

وفي هذا الإطار، قام مولاي الحسن بتوجيه رسالة إلى القائد الحاج العربي بريشة لردع هؤلاء اللصوص، بقوله: "خديمنا الأرضى الحاج العربي بريشة وفقك الله وسلام عليك ورحمت الله وبعد، فقد بلغ لعلمنا الشريف أن السرقة والنهب تفاحش أمرهما هنالك حتى بلغ السيل الزبا واستوى في ذلك الهضاب والربى، وصارت شرذمة من شياطين الإنس على ذلك متمادين ولإحداق الغصب والنهب والهجم والاختلاس مقبلين على حصين الأسوار متصورين لا يبالون برقيب ولا يخافون سطوة قوي قاهر رقيب، إذا فوق إليهم سهم الاستيصال المصيب كأنهم لبسوا من الأمن درعا وتفيؤا من ظلال صرف المواخذة والضرب على أيديهم ملجئا منعا. وعليه فلتحسم مادتهم واستأصل شافتهم، واجعل عليهم من يقظان الأعين حرسا، ونصب لهم بالمراصد عسسا وطهر من رجسهم تلك الشوارع، وصير تلك الديار من هرجهم وفتنتهم وغوائلهم شواسع وكل من عثر عليه منهم اقبض عليه"[3].

والحقيقة أن حركات اللصوصية هذه، كانت نتيجة الأزمات السياسة والسلب والقهر الذي تعرض له جمع غفير من المغاربة في معظم سنوات القرن التاسع عشر وما قبلها. ويحفظ لنا التاريخ حركات اللصوص وقطاع الطرق بشكلها الفوضوي وغير المنظم، والتي قامت من خلالها بعض الجموع الجائعة بمهاجمة عدة ثكنات عسكرية وقصبات رغم قوة المخزن. ومن أبرز الأمثلة على ذلك هجوم جماعة من قبيلة الزيايدة سنة 1895م، على حراس إحدى القصبات بين الرباط والدار البيضاء، "واضطر المكلفون بالحراسة بها إلى الفرار، وكانت النتيجة أن تعرضت كثير من القوافل للسطو، ووصل المسافرون إلى الرباط وقد ابتز منهم اللصوص حتى ملابسهم، مما أدى إلى شل المواصلات تماما بين المدينة والدار البيضاء"[4]. وفي أكتوبر من السنة نفسها، "هاجمت جماعة من عمار وزعير المهدية واقتحمت أبوابها، واختطفت ما وجدته بها من قطعان، وانقطعت بسبب ذلك المواصلات بينها

---

[1] نفسه، ص310.

[2] نفسه.

[3] رسالة من السلطان مولاي الحسن إلى الحاج العربي بريشة، بتاريخ فاتح جمادى الأولى 1303هـ/ 5 فبراير 1886م، مح. جمادى الأولى 1303هـ، تحت رقم: A17-091.

[4] البزاز، محمد الأمين، 1992: تاريخ الأوبئة والمجاعات...، م. س،ص342.

وبين الرباط"[1].

وبالتالي أصبح الأمن والأمان شبه مفقودين طيلة القرن 19م، وأصبح كل فرد من أفراد المجتمع المغربي مهددا بالسرقة أو القتل، وهذا لم يقتصر على المغاربة وإنما امتد ليشمل المستوطنين الأجانب المقيمين بالمغرب، حيث أصبحوا هدفا للاختطاف والسرقة، ففي يوم 9 نونبر 1904م "نزل سائحان إنجليزيان في فلك للتفسح بوادي أبي رقراق، فخرج عليهما جماعة من السهول، ففر أحد السائحين سابحا حتى وصل إلى العدوة الأخرى بالرباط، واختطف السهول السائح الآخر مكافقة فيما كانوا يدعونه على عامل الرباط من عدم إنصافه إياهم، وقد تمكن قنصل ألمانيا بالرباط من استرجاع المخطوف، ودفع لهم 145ريالا فأفرجوا عنه. وكان اسم الانجليزي هو: لي Lee"[2].

وكما تمت الإشارة مسبقا، فقد شكلت أوقات الفتن والكوارث بالنسبة لهؤلاء المحتاجين فرصة سانحة لتأمين بعض حاجياتهم، حتى ولو اضطروا إلى افتعال الفتن، كما قد يتضاعف عدد اللصوص وتزداد أعمالهم حدة وشيوعا إذا تزامنت هذه الكوارث مع حدوث اضطرابات أو أزمات سياسية، وما يرافقها من فتن وانعدام الأمن.

المبحث الثالث: عقوبة جريمة السرقة في مغرب القرنين 18 19م:

شرع المخزن المغربي خلال القرنين 18 و 19 م، على تثبيت الأمن على طرق القوافل [3]، والتصدي لأهل العيث والفساد من قطاع الطرق حتى يأمن المسافر على نفسه وماله [4]، إلى "درجة أن رجالا من كبار فقهاء الغرب الإسلامي لم يترددوا في إسقاط فريضة الحج على سكان المغرب تجنبا للإلقاء بالنفس إلى التهلكة، وذلك بسب تعذر طريق البر"[5]، لذلك اتخذت عدة إجراءات للحد من ظاهرة اللصوصية التي انتشرت في جميع أنحاء البلاد وبين أفراد المجتمع آنذاك، ففي البوادي كانت عادة ما "تغلق الأبواب المؤدية إلى وسط كل دوار بأكوام من الأشواك، لمنع اللصوص من الدخول إليه، فقد كان وسطه يستغل عادة كحظيرة مشتركة، تبيت فيه قطعان الأغنام والأبقار"[6]،

---

[1] نفسه.

[2] رسالة من السلطان مولاي عبدالعزيز إلى قواد السهول، بتاريخ فاتح رمضان 1322هـ/ 9 نونبر 1904، م. و. م. ر، مح. رمضان 1322هـ؛ بوشعراء، مصطفى، 1996: علاقة المخزن...، م. س،ص257.

[3] بغدادي، محمد، 2005: الصحراء المغربية بين الماضي والحاضر: والحلول المقترحة للنزاع الصحراوي، مع نصوص ووثائق وإحالات، الرباط، مطبعة فيديرانت،ص 193.

[4] بوكاري، أحمد، 2006: الإحياء والتجديد الصوفي في المغرب، 1204- 1790/ 1330- 1912، المجلد 3، الرباط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،ص92.

[5] السبتي، عبد الأحد، 2009: بين الزطاط وقطع الطريق أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر،ص16.

[6] اكنيح، العربي، 2004: أثار التدخل الأجنبي في المغرب ...،ص66.

كما لجأت بعض الدواوير إلى وضع كلاب كحراس لحماية ممتلكاتهم من السرقة، وهذا ما ورد في تقرير أحد الرحالة الأجانب يدعى "الماركي دوسو كونزاك" عندما توقف بأحد الدواوير قائلا: "كان أحد الدواوير تتألف من 32 خيمة، تحرسها مائة من الكلاب، أي بمعدل ثلاثة كلاب للخيمة الواحدة"[1]. وهنا يمكننا القول أن تعدد الكلاب للحماية السكان وممتلكاتهم دليل على انعدم الأمن وانتشار اللصوصية، لذا اهتمت السلطة بآستتباب الأمن في المدن والقرى، من خلال معاقبة مرتكبي السرقة، وهذا ما سنأتي على ذكره في ثنايا هذا المبحث وذلك على الشكل التالي:

1. **عقوبة السجن:**

شكلت معاقبة اللصوص في مغرب القرنين 18 و19م بالسجن احدى العقوبات الأكثر انتشارا، فقد كان اللصوص يسجنون عقب ارتكابهم لجريمة السرقة حتى يدفعوا ما عليهم من المال، وما كان يرافقه من تعذيب لإقرار ما عليه من سرقات، كوسيلة للعقاب لجأت إليها السلطة طيلة القرنين 18 و19م. ومن الأمثلة المرتبطة بذلك نسوق ما حصل لقبائل عرب الرحامنة ضواحي مدينة مراكش، فقد قام السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان "بالهجوم عليهم، وأوقع بهم وقعة سيقوا بها بعد ساعة إلى مراكش مقرنين بالحبال حتى ضاقت بهم السجون"[2].

وفي عهد مولاي الحسن الأول، الذي كان من أكثر السلاطين تنفيذا لعقوبة السجن في مواجهة اللصوص وقطاع الطرق والتنكيل بهم، كما حدث مع "أولاد يحي فرقة من بني حسن، وكانوا قد ثاروا بعاملهم عبد القادر بن أحمد المحروقي، فهدموا داره وانتهبوها، وعاثوا في الطرقات وأخافوها، فأوقع بهم السلطان المولى الحسن ..."[3]، وفي 19 ربيع الأول 1310هـ الموافق 11 أكتوبر 1892م، وبضاية سيدي احميد بسهول سلا "نهبت جماعة منهم ومن زمور بغلة مع ما فيها وقدره 487 ريالا لمحمد الورديغي السلاوي صاحب التاجر الفرنسي بالرباط سيفيراك Sévérac، فكتب السلطان إلى قائد السهول باستخراج النصف من فرقته و إلى عامل مكناس باستخراج النصف الآخر من زمور، ثم قبض عامل سلا على جماعة من مطلق السهول، ولم يفرج عنهم إلا بعد ثلاث سنوات ..."[4].

---

[1] نفسه.

[2] الناصري، أحمد بن خالد، 1997: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج. 9، تح. تعل. جعفر الناصري ومحمد الناصري، الدار البيضاء، دار الكتاب، ص110.

[3] الناصري، أحمد بن خالد، 1997: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج. 6، تح. تعل. جعفر الناصري ومحمد الناصري، الدار البيضاء، دار الكتاب،ص123.

[4] بوشعراء، مصطفى، 1996: علاقة المخزن...، م. س،ص243- 244.

2. عقوبة القتل:

كانت عملية الحد من السرقة تنتهي في –كثير من الأحيان– بالقتل الفردي أو الجماعي بمجرد القبض على المعني بالأمر، والتخلص بشكل نهائي من شغبه وخطره على البلاد والعباد، كأسلوب عقابي اتخذ أشكالا متعددة تميزت جميعها بالفظاعة وما كان يرافقها من تشويه للخلقة بقطع أحد أعضاء الجسم كالرأس، ومن الأمثلة على ذلك نذكر ما أورده المؤرخ الناصري حول معاقبة السلطان لقبائل تادلة سنة 1872م، وذلك بسبب احترافهم للصوصية وقطع الطرق بقوله: "فأوقع بهم ... فقطع منهم خمسين رأسا..."[1].

وتورد المصادر التاريخية الكثير من ألوان القتل، حيث بلغت من القساوة والبشاعة غايتها، ومن الأمثلة المرتبطة بذلك نسوق ما حصل لقبائل الودايا التي تحالفت مع قبائل كروان [2] لإلحاق الضرر بقبائل آيت إدراسن[3]، من خلال قطع الطرق أمامهم والتعرض لقوافلهم التجارية وشن الهجمات المتكررة عليهم، ومع أن السلطان سيدي محمد بن عبد الله قام بنقل هذه الأخيرة إلى مكناسة لرد الأذى الذي ألحق بها، "إلا أن الودايا وحلفاءهم لم يكفوا عما كانوا يقومون به وازدادوا على ذلك بأن خرجوا عن طاعة السلطان وقرروا مهاجمة مكناسة الزيتون لقتال من فيها، فما كان من مولاي محمد إلا أن أمر جيوشه بالخروج لملاقاتهم والتصدي لهم"[4]، فدارت المعركة بين الطرفين على "واد ويسلن أسفرت عن هزيمة الودايا ومقتل حوالي 500 شخص، كما تم قطع رؤوس بعض أعيانهم وعلقت بمكناسة بعد أن نهب الجنود معسكراتهم"[5].

3. عقوبة الغرامات/ تغريم اللصوص:

الغرامات هي "تعويضات تفرض على القبيلة"[6]، كلما وقعت سرقة لقوافل تجارية أو إتلاف لممتلكات الغير فوق أراضيها، أو سرقة لماشية المخزن وأكل زروعه أو ما شابه ذلك. وبذلك كان على سكان القبيلة وبشكل جماعي تحمل عواقب كل ما حدث من مخالفات وحوادث داخل حدودهم،

---

[1] الناصري، أحمد بن خالد، 1997، الاستقصا...، ج. 6، م. س،ص123.

[2] كروان: قبيلة أمازيغية، تقع غرب مدينة مكناس. أنظر: كنيح، العربي، 2004: "كروان (القبيلة)"، ضمن معلمة المغرب، ج. 20، الرباط، مطابع سلا، صص. 6797– 6798.

[3] آيت إدراسن: هي اتحادية قبلية كبرى، تنحدر أغلب فروعها من مسوفة، إحدى قبائل صنهاجة. أنظر: كنيح، العربي، 1984: " آيت إدراسن"، ضمن معلمة المغرب، ج. 1، الرباط، مطابع سلا، صص. 254– 256.

[4] الضعيف الرباطي، محمد، 1986: تاريخ الضعيف...، م. س،ص168.

[5] الكنسوسي، محمد بن أحمد، د. ت: الجيش العرمرم الخماسي في دولة مولانا علي السجلماسي، ج. 1، تح. أحمد بن يوسف الكنسوسي، مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية،ص219.

[6] MICHAUX–BELLAIRE Edouard , 1904 : «Les Impôts Marocains», Paris, A. M., t. I, p71.

ومنها تعويض ما ضاع أو نهب داخل محيطها الجغرافي من مال، أو تجارة، أو ماشية، أو غيرها. وفي هذا السياق ندرج ما جاء في رسالة القائد العياشي إلى السلطان مولاي الحسن والمؤرخة بتاريخ 4 رجب عام 1309هـ/ 1891م، حيث يقول: "[...] أنهي لعلم سيدي رعاه الله، أنه كان وافاني كتاب شريف أسماه الله آمرا لي سيدي رعاه الله، بتوجيه ما نابني في غرم زرع ضايت كشتام، وقدر ذلك ستة أوسق، فوجهت منها للهري المذكور نحو أربعة أوسق، بعدما فرضت العدد على إخواني، فدفع أغنياؤهم واجبهم، ولم يجد الفقير ما يدفع. والآن أطلب من الجانب الشريف أسماه الله الإمهال إلى الصيف القادم إن شاء الله [...]"[(1)].

ومن الأمثلة كذلك على ما كانت تدفعه القبائل من غرامات، نسوق مثال قبيلة الفحص المجاورة لمدينة طنجة والتي "أدت غرامات متعددة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر"[(2)]، بعدما حملوا سكانها وبشكل جماعي ما حدث من نهب وسرقات داخل حدودها الترابية، كما كان يحدث بالعديد من القبائل[(3)].

وفي كثير من الأحيان كانت الغرامة محل اتفاق بين المدعي والمدعى عليه على تجاوزات ومخالفات، يتكلف المخزن بالتحكيم فيها عبر إرسال رسائل مخزنية لقواد المنطقة لتولي تسلمها، لكن ما لا نعرفه هو هل ما تم تسلمه من غرامات سلم فعلا إلى أصحابها؟ أم أن هذه الغرامة كانت توجه مباشرة إلى بيت مال الدولة؟ ومن أبرز الأمثلة على ذلك نذكر ما جاء في رسالة السلطان مولاي الحسن إلى القائد حمُّ بن الجيلالي، بتاريخ 25 رمضان عام 1309هـ/ 1891م. "خديمنا [...] وبعد، فنأمرك أن تستوفي ممن إلى نظرك من قبيلة بني مطير، ما نابهم في ثمن ما كان نهب من السلعة والبهائم بسايس لليهودي "مامان" من كبانية التاجر في جبل طارق، وقدره ألف ريال، ووجهه عاجلا لحضرتنا الشريفة.. والسلام"[(4)].

---

(1) رسالة من القائد العياشي إلى السلطان مولاي الحسن، بتاريخ 4 رجب 1309هـ، مخ. خ. ح، رقم: 420.

(2) SALMON Georges,1904 : «Une tribu marocaine – Les Fahçya», Paris, in A. M, t. I, pp. 187-188.

(3) MARTIN Alfred-Georges-Paul, 1923 : Quatre Siècles d'Histoire Marocaine, Paris, lib. Félix Alcan , p.374.

(4) رسالة من السلطان مولاي الحسن إلى القائد حمُّ بن الجلاني، بتاريخ 25 رمضان 1309هـ، م. ز، رقم: 15، مخ. خ. ح، رقم: 3916.

الخاتمة:

خلاصة القول إن اللصوصية جسدت ظاهرة اجتماعية خطيرة ومعقدة في مغرب القرنين 18 و19م، ازدادت نتيجة الأزمات الاقتصادية والسياسية والمجاعات التي اجتاحت البلاد، لم تستطع معها السلطة في كثير من الأحيان أن تجتث جذورها، تاركة خدوشا نفسية واجتماعية واقتصادية على ضحاياها، دفعت بالسلطة الحاكمة إلى توفير جيوش والإنفاق عليها لبث الأمن والاستقرار داخل المجتمع، مما زاد من استنزاف خزينة الدولة، وتراجع مداخلها.

النتائج:

من أهم النتائج التي توصل إليها البحث ما يلي:

1. يمكن القول إن الأزمات الاقتصادية وكذا السياسية كان لها دور في ظهور ظاهرة اللصوصية وانتشارها.
2. أن هذه الظاهرة وانتشارها لها ارتباط قوي بذلك الصراع المستمر بين المعارضين والسلطة عبر تاريخ المغرب والذي أدى إلى ظهورها وانتشارها.
3. أن ظاهرة اللصوصية ظهرت على إثر التجاوزات المالية والسياسية لرجالات المخزن، وقد سجل التاريخ عبر عقود، وقائع وأحداثا كثيرة في هذا الشأن.
4. أن هذه الظاهرة وانتشارها كان لها انعكاسات نفسية، واقتصادية على الحياة العامة للمجتمع المغربي خلال القرنين 18 و19م.

قائمة المصادر والمراجع:

- **باللغة العربية:**

1. ابن الحاج السلمي، أحمد، الدار المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن، مخ. خ. ح، ج. 8.
2. ابن زيدان، عبد الرحمان، 1993: المنزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل بن الشريف، تق. تح. عبدالهادي التازي، ط.1، الدار البيضاء، مطبعة اديال.
3. اكنيح، العربي، 2004: أثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر نموذج قبيلة بني مطير (أيت انظير)، فاس، مطبعة أنفو–برانت،ص148.
4. أيت فرحي، حميد، 2014: "عام الجوع نهار لمغاربة كلاو بعضياتهم"، ضمن مجلة الآن، العدد 96.

5. بروفنسال، ليفي، 1977: مؤرخو الشرفاء، تع. عبدالقادر الخلادي، الرباط، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر.

6. البزاز، محمد الأمين، 1992: تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

7. بغدادي، محمد، 2005: الصحراء المغربية بين الماضي والحاضر: والحلول المقترحة للنزاع الصحراوي، مع نصوص ووثائق وإحالات، الرباط، مطبعة فيديرانت.

8. بوزيان، عمر، 1988: جذور اتحاد المغرب والجزائر (1832-1847)، الرباط، منشورات عكاظ.

9. بوشعراء، مصطفى، 1996: علاقة المخزن بأحواز سلا قبيلة بني احسن 1912/1860م، ط.1، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة.

10. بوكاري، أحمد، 2006: الإحياء والتجديد الصوفي في المغرب، 1204- 1790/ 1330-1912، المجلد 3، الرباط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

11. التاسافتي، عبدالله بن إبراهيم، 1992: رحلة الوافد: لحظات من تاريخ أدرار ن-درن (أطلس مراكش) وسوس في القرن 12 الهجري/ 18 الميلادي، القنيطرة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة.

12. جادور، محمد، 2011: مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، الدار البيضاء، منشورات عكاظ.

13. الجمل، شوقي عطا الله، 1977: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا_تونس_الجزائر_المغرب)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

14. حركات، إبراهيم، 1994: المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية، ج. 3، ط. 2، الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة.

15. الداودي، عبدالله بن إدريس، 2013: بيوتات طنجة في القرن 18 من خلال حوالة أحباسها، ط.1، طنجة، مطبعة ألطوبريس.

16. رزوق، محمد، 1991: "قضية الأمن بطنجة خلال القرن التاسع عشر"، ضمن طنجة في التاريخ المعاصر، 1800-1956، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

17. رسالة من السلطان مولاي الحسن إلى الحاج العربي بريشة، بتاريخ فاتح جمادى الأولى 1303هـ/ 5 فبراير 1886م، مح. جمادى الأولى 1303هـ، تحت رقم: A17-091.

18. رسالة من السلطان مولاي الحسن إلى القائد حمُّ بن الجلاني، بتاريخ 25 رمضان 1309هـ، م. ز، رقم: 15، مخ. خ. ح، رقم: 3916.

19. رسالة من السلطان مولاي الحسن إلى مولاي عثمان، بتاريخ 25 رجب 1296هـ/ 15 يوليوز 1879م، م. و. م. ر، مح. رجب 1296هـ، تحت رقم: A17-020.

20. رسالة من السلطان مولاي الحسن إلى وزير الأمور البرانية محمد بركاش، بتاريخ 9 ذي الحجة 1298هـ/ 2 نوفمبر 1881م، م. و. م. ر، مح. ذي الحجة 1298هـ، تحت رقم: A17-039.

21. رسالة من القائد العياشي إلى السلطان مولاي الحسن، بتاريخ 4 رجب 1309هـ، مخ. خ. ح، رقم: 420.

22. الريفي، عبدالكريم بن موسى، 1992: زهر الأكم، مساهمة في تاريخ الدولة العلوية من النشأة إلى عهد المولى عبدالله بن المولى إسماعيل، در. تح. آسية بنعدادة، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة.

23. زبيب، نجيب، 1995: الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، ج. 4، تح. أحمد بن سودة، بيروت، دار الأمير.

24. السبتي، عبد الأحد، 2009: بين الزطاط وقطع الطريق أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.

25. الضعيف الرباطي، محمد، 1986: تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)، ط.1، الرباط، دار المأثورات.

26. القادري، محمد بن الطيب، 1986: نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، ج. 3، تح. محمد حجي وأحمد التوفيق، ط. 1، الرباط، مكتبة الطالب.

27. الكنسوسي، محمد بن أحمد، د. ت: الجيش العرمرم الخماسي في دولة مولانا علي السجلماسي، ج. 1، تح. أحمد بن يوسف الكنسوسي، مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية.

28. المودن، عبد الرحمان، 2003: السفر في العالم العربي الإسلامي، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

29. الناصري، أحمد بن خالد، 1997: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج. 7، تح. تعل. جعفر الناصري ومحمد الناصري، الدار البيضاء، دار الكتاب.

30. الناصري، أحمد بن خالد، 1997: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج. 9، تح. تعل. جعفر الناصري ومحمد الناصري، الدار البيضاء، دار الكتاب.

31. الناصري، أحمد بن خالد، 1997: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج. 6، تح. تعل. جعفر الناصري ومحمد الناصري، الدار البيضاء، دار الكتاب.

- **باللغة الأجنبية:**

1. GRILLON Pierre,1970 : Un chargé d'affaire au Maroc, La correspondance du consul Louis Chénier, 1767-1782 , Paris, S.E.V.P.E.N.
2. DRUMOND-HAY Louisa A. Edla,1896: *A Memoir of Sir John Drummond Hay: P.C., K.C.B., G.C.M.G., Sometime Minister at the Court of Morrocco*, Muray, London.
3. MARTIN Alfred-Georges-Paul ,1923 : *Quatre Siècles d'Histoire Marocaine*, Paris, lib. Félix Alcan.
4. MICHAUX-BELLAIRE Edouard , 1904 : «Les Impôts Marocains», Paris, *A. M.*, t. I .
5. SALMON Georges,1904 : «Une tribu marocaine - Les Fahçya», Paris, in *A. M*, t. I.